

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي
MINISTERE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI ET DE LA SECURITE SOCIALE

المؤتمر الخامس للاتحاد النقابي لعمال
المغرب العربي
تونس، 8 فيفري 2019.

مداخلة السيد محمد خياط الأمين العام لوزارة العمل
والتشغيل والضمان الاجتماعي

فيفري 2019



والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

- السيدة والسادة الوزراء،
- السيد الأمين العام للاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي،
- السيدات والسادة الأمناء العامون للاتحادات النقابية المغربية،
- حضرات السيدات والسادة،
- الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني و يسعدني أن أشارك معكم اليوم في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الخامس لاتحاد نقابات عمال المغرب العربي وأن أتناول الكلمة باسم معالي وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الذي يُبَلِّغُكُمْ خالص تحياته وشُكره على الدَّعوة الكريمة، وهو الذي حَرَصَ على مُشاركتنا في هذه الجلسة الافتتاحية ليس فقط لأهمية دَعَم المنظمات النقابية المغربية بل للتأكيدِ على اهتمامِ الحكومة الجزائرية بالعمل المغربي المُشترك في ظل ما تملكه بلداننا من قُدرات وإمكانات بَشَريّة ومَادِيّة لبناء نموذج مغاربي يَخْدُم المصالح المشتركة لشُعوبنا.

وأودُّ أن أتوجه بهذه المناسبة بخالص الشُّكر والتقدير إلى السيد الأمين العام للاتحاد النقابي لعمّال المغرب العربي السيد عبد السلام جَرَاد على ما يُقدمه من جُهد ملموسٍ في سبيل تعزيز العمل العربي المغربي.

كما أتوجهه بخالص التقدير والعرفان إلى الأشقاء في تونس لحفاوة الاستقبال،
والشكر لكل من ساهم في الإعداد والتحضير لهذه الندوة.

إن الجزائر تؤكد على ضرورة مواصلة وتعزيز التعاون والتنسيق وذلك بما يساهم
في دفع عجلة التنمية وتحقيق مصلحة العامل بصفة خاصة والمواطن بصفة
عامة.

حضرات السيدات والسادة،

يتزامن هذا المؤتمر مع تخليد الذكرى الواحدة و الستون (61) لأحداث ساقية
سيدي يوسف في 08 فبراير 1958.

إن اختيار هذا اليوم لانعقاد مؤتمركم يحمل رمزية ودلالة تُعبّر عن تلاحم شعوب
المغرب العربي. حيث امتزجت في هذا اليوم الدماء التونسية والجزائرية جراء
الجريمة النكراء التي ارتكبتها الاستعمار في المنطقة.

تستوقفنا هذه الذكرى جميعاً للتأكيد على أن التحديات العديدة التي تواجهها
بلدان المغرب العربي، ستُعزز أواصر التضامن والتعاون بين شعوبنا في شتى
الميادين لاسيما الاقتصادية منها والاجتماعية والأمنية.

وما مشاركة ممثلي الحكومات في هذا المؤتمر الهام إلا تعبيراً منها على دعمها
للاتحادات النقابية المغربية من أجل الوقوف أمام تحديات التنمية في المنطقة.

حضرات السيدات والسادة،

إن مؤتمركم هذا يُشكل لبنة في صرح توطيد العلاقات بين شعوبنا، تُضاف إلى
العديد من المكتسبات التي تزخر بها المنطقة في ظل الإرادة الحكيمة لقادتها في
تعزيز صرح اتحاد المغرب العربي، وهذا نظراً للدور الهام الذي تلعبه نقابات
الاتحاد في إطار نضالها للدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف عملهم وفي

النهوض بالعلاقات القوية التي تجمع شعوب المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى، التأكيد على دورها في تعزيز الحوار الاجتماعي ونشر ثقافة السلم في عالم الشغل.

وفي هذا السياق، يمتلك اتحاد المغرب العربي إمكانات كبيرة سواء كانت طبيعية أو مادية أو بشرية، وكلها تمثل مقومات أساسية في التكامل الاقتصادي والاجتماعي، إذا ما تمّ توظيفها بشكل ملائم.

تكمن هذه المقومات، على سبيل العرض لا الحصر، في مساحة دول المغرب العربي التي تبلغ 5.7 مليون كلم مربع أي ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي وفي عدد سكانها الذي يقارب نحو 100 مليون نسمة.

كما قدر عدد الأيدي العاملة حسب مُعطيات سنة 2017 لأجهزة الإحصاء في دول الاتحاد المغرب العربي بأكثر من 31 مليون نسمة، أي ما يُعادل نسبة 32% تقريبًا من إجمالي عدد سكان دول الاتحاد.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، فإن النقابات العمالية يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في تبادل الآراء والخبرات حول أفضل المقاربات الواجب اعتمادها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة،

إنّ الجزائر، تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، تدرك تماماً بأنّ إقامة اتحاد المغرب العربي يتطلب تحقيق إنجازات ملموسة و وضع قواعد مشتركة تجسّد التضامن الفعلي بين أقطاره،

وقد جدّد فخامة الرئيس هذا الالتزام بمناسبة الذكرى التاسعة والعشرون (29) لتأسيس اتحاد المغرب العربي، حيث أكد على "حرص الجزائر المستمر على النهوض بمؤسسات اتحاد المغرب العربي وتنشيط هياكله بما يُمكن من الدفاع

عن المصالح المشتركة لبلدانه وتمسكها الثابت بهذا الاتحاد باعتباره خياراً استراتيجياً ومطلباً شعبياً".

لقد عملت الجزائر، على ترقية الحوار الاجتماعي وانتظامه مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لمصلحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصولاً إلى غاياته المنشودة في توفير أفضل الشروط لصالح تطور الاقتصاد وتعزيز حقوق العمال وتحقيق الاستقرار والنمو.

ولقد حققنا إنجازات سواء من حيث استعادة الأمن وتعزيز السلم والمصالحة الوطنية، أو من حيث المكاسب الأساسية المحققة في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وترقية التشغيل وتعزيز الحماية للعمال والعاملات.

ومن هذا المنطلق، فلا بُد من التأكيد على أهمية اعتماد مبدأي الحوار والتشاور على مختلف المستويات في التكفل بالمسائل التي تخص العمال والعاملات، وهو ما من شأنه أن يساهم في الاستقرار وتحسين شروط وظروف عملهم.

وبفضل هذا المسعى، تكرر الحوار الاجتماعي والتشاور، وأضحى هو الفضاء المفضل لمعالجة المسائل والملفات الإستراتيجية الكبرى. وأصبحت اللقاءات الثنائية والثلاثية منذ سنة 1991 قاعدة للتشاور بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين .

وأشيد هنا، ونحن على مقربة من الاحتفال بالذكرى 63 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، بالدور الكبير والبناء الذي يقوم به الاتحاد العام للعمال الجزائريين كشريك اجتماعي، تحت قيادة الأمين العام السيد عبد المجيد سيدي سعيد، في ترقية الحوار والحفاظ على المكاسب الاجتماعية المحققة لفائدة العمال والعاملات ومختلف شرائح المجتمع وكذا في مساهمته في تجسيد معادلة التنمية والعدالة الاجتماعية في الجزائر.

حضرات السيدات والسادة،

إن لقاءكم هذا، سيساهم بكل تأكيد في تعزيز التوافق والتعاون بين مختلف منظمات الاتحاد، كما سيُشكل أيضا فضاءً رفيع المستوى لتبادل الخبرات والتجارب في شتى المجالات.

وفي هذا الصدد، لا يفوتني أن أشير إلى أن الجزائر تتوفر على هيئات ومعاهد متخصصة أذكر منها المعهد الوطني للعمل، والمعهد الوطني للوقاية من الأخطار المهنية وكذا المدرسة العليا للضمان الاجتماعي، هاته الأخيرة تُعتبر مؤسسة للتكوين بامتياز على المستوى الوطني و الجهوي في مجال الحماية الاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة،

و أعتنم هذه المناسبة للإشارة إلى أن تعزيز جهود التنسيق الدائم والمستمر وتوحيد الرؤى والمواقف المشتركة بين بلداننا على مختلف الأصعدة، سواء بين الحكومات أو المنظمات النقابية للعُمال أو أصحاب العمل، هو مسار حتمي وضروري، لاسيما من أجل تنسيق وتوحيد مواقف بلدان المغرب العربي على مستوى الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية.

وَيَتَعَيْن علينا العمل في هذا الاتجاه لتعزيز، وبصفة ملموسة، تلك المواقف الموحدة خلال أشغال اللقاءات والمؤتمرات الدولية.

في الختام، أتمنى لكم النجاح في أشغالكم التي نأمل أن تساهم في الجهود الرامية إلى ترقية وتحسين وضعية العمال والعاملات في المغرب العربي في إطار تعزيز رؤية موحدة ومتكاملة.

وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.